حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 321 الأثنين 21 فبراير 2022

تستهدف العملاء الذين لهم سابقة تعامل من خلال مستندات التحصيل فقط

مبادرة لضمان العمليات الاستيرادية عبر تغطية المخاطر المصاحبة للاعتمادات المستندية

شركة ضمان مخاطر الائتمان تضمن بنسبة 100% الجزء غير المغطى من الاعتمادات

إعفاء البنوك من عمولة الضمان لمدة 6 أشهر من تاريخ تفعيل المبادرة

حابي

أطلق البنك المركزي المصري مبادرة جديدة لضمان العمليات الاستيرادية للبنوك؛ بهدف تغطية المخاطر المصاحبة لإصدار الاعتمادات المستندية من البنوك المصرية اعتبارًا من اليوم الثلاثاء.

تستهدف المبادرة عملاء البنوك الذين لهم سابقة تعامل للاستيراد من خلال مستندات التحصيل فقط، ومن البنك ذاته.

وتضمن شركة ضمان مخاطر الائتمان محفظة البنك، تحت هذه المبادرة، بنسبة 100% للجزء غير المغطى من هذه الاعتمادات، وتعفى البنوك من عمولة الضمان لمدة 6 أشهر من تاريخ تفعيل المبادرة.

وستضطلع شركة ضمان مخاطر الائتمان بموافاة البنوك بمحددات وإطار العمل في هذه المبادرة.

وأكد البنك المركزي أهمية التزام البنوك بموافاة شركة ضمان مخاطر الائتمان بالبيانات اللازمة عن هذه المحفظة أسبوعيًا، وفقًا للمتطلبات التي سيتم مشاركتها من قبل الشركة.

كما وجه البنوك نحو فتح الاعتمادات المستندية المطلوبة من العملاء كافة فور طلبهم، في ضوء ضوابط الاستيراد الجديدة.

نيفين جامع:

تحديد عمولة الوسيط العقاري ضمن تعديلات مشروع قانون الوكالة التجارية

للشركات غير المصرفية

الرقابة المالية تشترط موافقتها قبل الفحص النافي للجهالة

حابي

عرضت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة أبرز التعديلات التشريعية المقدمة من الحكومة على القانون رقم 120 لسنة 1982 الخاص بتنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية، خلال جلسة اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، برئاسة المهندس أحمد سمير.

وقالت الوزيرة إن التعديلات الجديدة على القانون تستهدف إحكام الرقابة على هذا القطاع، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقطاع الوساطة العقارية، مشيرةً إلى استحداث بعض التعديلات الغرض منها تنظيم نشاط الوسطاء العقاريين لمواكبة المعايير الدولية المستحدثة في هذا الصدد.

وأشارت جامع إلى تعديل 7 مواد من القانون تضمنت تعريف الوسيط العقاري والوزارة المختصة ومستحقي الحصول على تصريح مزاولة المهنة بالإضافة إلى عمل سجل منفصل للوكلاء والوسطاء العقاريين، فضلًا عن تطبيق آليات الرقمنة والخروج من الآليات الورقية المطبقة حاليًا من خلال عمل سجل إلكتروني للوسطاء العقاريين وربطه بالشروط والمعايير التي تسمح لهم بالتسجيل.

وأوضحت الوزيرة أن التعديلات تضمنت أيضًا تحديد العمولة التي يحصل عليها الوسيط العقاري وسبل تحصيلها من خلال وسائل الدفع الإلكترونية بالإضافة إلى تحديد العقوبات المطبقة على المخالفين، مشيرةً إلى منح فترة لتوفيق الأوضاع عقب إقرار القانون.

وأشارت جامع إلى أن مجلس الوزراء وافق على التعديلات المقترحة على القانون، والهادفة إلى مواجهة التوسع الحاصل في نشاط الوساطة العقارية، باستحداث قواعد جديدة، ونصوص تنظم نشاط الوسطاء العقاريين، وبما يتفق مع المعايير الدولية.

ونوهت الوزيرة بأن قانون تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية والصادر عام 1982 قد حدد الوزارة المختصة وهي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حينذاك، وبالتالي أحيلت للوزارة المعنية لإجراء التعديلات اللازمة، وهي حاليًا وزارة التجارة والصناعة.

نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

حابي

أصدرت هيئة الرقابة المالية قرار رقم 25 لسنة 2022 بتاريخ أمس، بتعديل القرار رقم 53 لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

ونصت المادة الأولى من قرار الهيئة على إضافة فقرة أخيرة لنص المادة الثامنة من القرار رقم 53 تنص على: "وفي جميع الأحوال يجب الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة أو مجلس إدارتها بحسب الأحوال قبل إجراء الفحص النافي للجهالة لأي من الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية وذلك وفقًا للنموذج الذي تضعه الهيئة في هذا الشأن".

وتضمنت المادة الثانية من القرار أن ينشر في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني لهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره.

واستند قرار الهيئة على القانون رقم 10 لسنة 2009 بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

عن التعاملات

لجنة لفض المنازعات بين شركات الأوراق المالية والعملاء

EGX70 وEGX100 هبطا 1.52% و1.68% على الترتيب

البورصة تتراجع 1.42% تأثرًا بمخاوف الأسواق العالمية من الأزمة الأوكرانية

رنا ممدوح

أصدرت هيئة الرقابة المالية قرار رقم 26 لسنة 2020 بتاريخ اليوم بإنشاء لجنة لفض المنازعات الناشئة عن التعامل في مجال الأوراق المالية.

وتضمنت المادة الأولى من القرار أن تنشأ لجنة لفض المنازعات الناشئة عن التعامل في مجال الأوراق المالية، تتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وعملائها وذلك وفقًا لما تحيله إليها الهيئة في هذا الشأن.

وشملت المادة الثانية من القرار أن تشكل اللجنة بقرار من رئيس الهيئة برئاسة أحد نائبي رئيس الهيئة وعضوية رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للأوراق المالية وعدد من الأشخاص من ذوي الخبرة لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء، وللجنة أن تستعين بمن تراه لازمًا لمعاونتها في أداء أعمالها دون أن يكون له حق التصويت، ويكون للجنة أمانة فنية تتولى إعداد دعوات انعقاد اللجنة وتدوين محاضر الاجتماعات وإبلاغ ذوي الشأن بقرارات اللجنة وأي مهام أخرى ذات صلة.

وتضمنت المادة الثالثة من القرار أن تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحًا إلا بحضور أغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس، وفي جميع الأحوال يجب على أعضاء اللجنة عند نظر الموضوعات المعروضة عليها مراعاة قواعد تجنب تعارض المصالح.

ونصت المادة الرابعة، على موافاة الإدارة المعنية بالهيئة اللجنة بمذكرة وافية بشأن النزاع المعروض عليها، ويكون للجنة حق الاستماع إلى أي من أطراف النزاع ولهم تقديم أي مستندات أو مذكرات إليها بوجهة نظرهم، وعلى اللجنة إصدار قرارها خلال شهر من تاريخ عرض الأمر عليها مستوفيًا المستندات اللازمة ويتم إبلاغ ذوي الشأن بقرارها خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ صدوره.

رنا ممدوح

توقع رؤساء شركات ومتعاملون بسوق المال أن تسود حالة من الاضطرابات على أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال الفترة القادمة.

وانخفض المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 1.42%، ليتداول عند مستوى 11371 نقطة.

وهبط كل من EGX70 و EGX100 متساويي الأوزان بنسبة 1.52% و 1.68% على الترتيب.

وتراجعت الأسعار السوقية لأسهم 106 شركة مقابل ارتفاع 16 بينما لم تتغير أسعار 69 شركة.

رأى ياسر المصري، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية، أن مخاوف الأسواق من تطورات الصراع بين روسيا وأوكرانيا أثرت على أداء البورصة الأمريكية وانعكس ذلك سلبًا على أداء باقي أسواق المال.

وتوقع أن يشهد مسار مؤشرات البورصة على المدى القصير والمتوسط حالة من عدم الاستقرار إلى حين ظهور محفزات تنعش من سيولة السوق أو تنفيذ الطروحات المعلنة سابقًا.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافيًا بقيمة 26.257 مليون جنيه، منها 21.772 مليون جنيه للمؤسسات، و4.485 مليون جنيه للأفراد.

واتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافيًا بقيمة 14.256 مليون جنيه، بدعم من الأفراد التي سجلت صافي شراء بقيمة 20.364 مليون جنيه، مقابل 6.098 مليون جنيه صافي بيع من المؤسسات.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي شراء بقيمة 11.991 مليون جنيه، منها 9.766 ملايين جنيه للأفراد، و2.225 مليون جنيه للمؤسسات.

أرجع عامر عبد القادر، رئيس قطاع السمسرة للتطوير في شركة سباير كابيتال القابضة للاستثمارات المالية، تزايد خسائر مؤشرات البورصة خلال جلسة الأمس إلى القلق المتنامي في عقول المستثمرين من نشوب حرب بين روسيا وأوكرانيا.

وأوضح أن العالم أجمع يمر بتحديات اقتصادية تؤثر سلبًا على أداء أسواق المال وأبرزها التضخم والذي انعكس بارتفاع أسعار المواد الغذائية وموارد الطاقة، لافتًا إلى أن ذلك دفع أحجام السيولة في بورصة مصر إلى التراجع.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- العربية: تحالف مصارف خليجية يرتب قرضا بقيمة 250 مليون دولار لصالح بنك مصر
- بنية للخدمات البحرية توقع اتفاقية شراكة استراتيجية مع جامعة الجلالة
- السيسي يبحث مع رئيس تالجو الإسبانية عقد شراكة لتوطين صناعة القطارات في مصر
- وزير النقل: نعمل على ربط 3 موانئ في محافظة الإسكندرية لتكون ميناء واحد
- الولايات المتحدة تتوقع تأثيرا قويا على أسعار الطاقة بسبب الأزمة الأوكرانية